

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/87
10 January 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ١٩-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة

مذكرة من أمانة الأونكتاد^(١)

موجز تنفيذي

وفقاً للفقرة ١٠ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بأداء آلية الأونكتاد الحكومية الدولية والتي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية لدى إجراء استعراض منتصف المدة في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة (المعقودة في بانكوك في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢)، تقدم أمانة الأونكتاد رفق هذا تقريراً مرحلياً عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها والموجهة إلى الأمانة في الدورة التاسعة للجنة (المعقودة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥)^(٢). وترد التوصيات والاستنتاجات المتفق عليها في اللجنة بالبنط المائل في النص.

(١) قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب حدوث تأخير في تجهيزها.

(٢) يشير هذا التقرير المرحلي إلى توصيات الدورة التاسعة للجنة، نظراً لعدم اعتماد أي توصيات في الدورة العاشرة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولاً - التجارة والأهداف الإنمائية
٨	ثانياً - القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية
٩	ثالثاً - الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية
١١	رابعاً - السلع الأساسية
١٤	خامساً - التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية
١٦	سادساً - التجارة والبيئة والتنمية

أولاً - التجارة والأهداف الإنمائية للألفية

بالنظر إلى مساهمة الأونكتاد في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ومساهمته في الاستعراض الشامل لذلك الإعلان في عام ٢٠٠٦، توصي اللجنة بأن يقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) أن يعزز إدماج التنمية في صلب التجارة الدولية والمفاوضات التجارية، ولا سيما مفاوضات الدوحة، عن طريق أعماله في مجالات بناء توافق الآراء، والدراسات التحليلية، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، وفقاً للولاية المنصوص عليها في توافق آراء ساو باولو؛ و(ب) أن يسهم في الأعمال التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقدتها الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز من حيث الوفاء بالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ولا سيما ما يتعلق بدور التجارة والمفاوضات التجارية في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية؛ و(ج) أن يدعم الجهود المبذولة في البلدان النامية لبناء القدرات في مجال صياغة السياسات العامة التجارية، والمفاوضات التجارية، بما فيها المفاوضات المتصلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي مجال السلع الأساسية، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء ساو باولو (الفقرة ٩٥). وينبغي أيضاً أن يعزز الأونكتاد المساعدة التقنية المقدمة لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وفقاً للفقرة ٦٦ من توافق آراء ساو باولو.

١ - الإجراءات: يقوم الأونكتاد بصورة منتظمة بإدماج التنمية في صلب التجارة الدولية والمفاوضات التجارية عن طريق المداولات الحكومية الدولية، وبناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات. وقد نظم الأونكتاد مناسبات حكومية دولية متنوعة في هذا المجال شملت ما يلي: اجتماع عصاف ذهني بشأن البعد الإنمائي لجولة الدوحة، شارك فيه وزراء التجارة في البلدان النامية كمتابعة لمؤتمر هونغ كونغ الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية؛ ومؤتمر بشأن مبادرة "المعونة من أجل التجارة" وتأثيرها على المساعدة المقدمة للتنمية؛ والمشاركة في معتكف الاتحاد الأفريقي بشأن مبادرة "المعونة من أجل التجارة" (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)؛ واجتماع استشاري لأقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن مفاوضات الدوحة (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). وقدم الأونكتاد ورقات تقنية لهذه المناسبات كما وفر الخدمات بشكل كبير لعدد منها.

٢ - ومنذ عام ٢٠٠٢، أجرى مجلس التجارة والتنمية استعراضات سنوية لقضايا التنمية المدرجة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية. وخصص المجلس جانباً كبيراً من مناقشات دورته الثالثة والخمسين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ للآثار المترتبة على توقف مفاوضات الدوحة^(٣). وأعيد تأكيد الالتزام بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وأعربت البلدان عن أسفها لتوقف الجولة. وأكد المشاركون أن التوقف خلق وعياً بأن ثمن الفشل سيتوزع بصورة غير متكافئة بين البلدان. ودعوا إلى استئناف مفاوضات الدوحة في أقرب وقت ممكن من الناحية الواقعية، وإلى تحقيق أقصى زيادة ممكنة في مساهمة الجولة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الفقر. وشُدّد كذلك على أنه ينبغي ألا يتسبب التوقف في خفض الآمال المعلقة على البعد الإنمائي للجولة. وأعيد تأكيد الدور الذي يمكن وينبغي أن يضطلع به الأونكتاد لاستئناف مفاوضات

الدوحة. ويسرّت المذكرة التي أعدتها الأمانة بعنوان "استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية" (TD/B/53/5) المداولات الحكومية الدولية. فقد وفّرت هذه الوثيقة تحليلاً شاملاً للقضايا التي تمّ البلدان النامية في مفاوضات الدوحة منذ قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الصادر في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وما يتصل بذلك من مقترحات متعلقة بالسياسات العامة وموجهة إلى مقرري السياسات والمفاوضين التجاريين في المجالات التي تتطلب توافق آراء لبلوغ وعد التنمية المنشود في الدوحة.

٣- وشارك الأونكتاد في اجتماعات هيئات منظمة التجارة العالمية، وقدم المساهمات المطلوبة منه. وشملت هذه الهيئات المجلس العام، ومجلس السلع وهيئاته الفرعية، ومجلس الخدمات، ومجلس جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ولجنة التجارة والتنمية، واللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً، ولجنة الاتفاقات التجارية الإقليمية، وهيئة رصد المنسوجات، والاجتماعات المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهيئة استعراض السياسات التجارية.

٤- ويساهم الأونكتاد بانتظام في إدماج التنمية في صُلب التجارة عن طريق البحوث وتطبيق الأدوات التحليلية. وتشمل هذه الأدوات (أ) التحليل المستمر للآثار المترتبة على المسائل التعريفية وغير التعريفية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية والمفاوضات الزراعية وتعزيز بناء توافق الآراء في هذا المجال؛ و(ب) التحليل المتعمق للعلاقة بين التجارة والحد من الفقر والتنمية، مع التركيز على أقل البلدان نمواً؛ و(ج) تحليل آثار اتفاقات التجارة على عمليات التكيف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية؛ و(د) تقديم دعم عملي للمفاوضين التجاريين، وبخاصة في سياق الوصول إلى الأسواق غير الزراعية والمفاوضات الزراعية؛ و(هـ) تقديم الدعم للبلدان النامية لأغراض التنمية البشرية والمؤسسية في مجال رسم السياسات التجارية والنظام التجاري المتعدد الأطراف؛ و(و) تحليل عمليات التفاعل بين العوامل المؤثرة في التجارة والتنمية البشرية عن طريق وضع مؤشر للتجارة والتنمية.

٥- والأونكتاد عضو في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بأمانة الأمم المتحدة. وقد ساهم ببيانات وتحليلات لتحديث مؤشري الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقين بالوصول إلى الأسواق، وهما المؤشر ٣٨ (نسبة واردات البلدان المتقدمة الإجمالية من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، المعفاة من الرسوم الجمركية) والمؤشر ٣٩ (متوسط التعريفات التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس المستوردة من البلدان النامية). وأعد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٦ والتقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ إعلان الألفية.

٦- واستمر الأونكتاد في توفير تحليلات السياسات العامة المتعلقة بالنظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية واللازمة للتقارير التي تعدها إدارات الأمم المتحدة المعنية بمتابعة إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري والدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية العالمية. وقد يسرّ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الذي أعده الأونكتاد بعنوان "التجارة الدولية والتنمية" (A/61/227)، مداولات الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضايا الرئيسية المطروحة في مفاوضات الدوحة في ضوء توقف هذه المفاوضات واعتماد قرار في هذا الشأن.

٧- وتولى الأونكتاد، بدعم من خارج الميزانية قدمته البلدان والوكالات المانحة، وضع وتنفيذ عدد كبير من مشاريع المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، بالإضافة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، نفذ الأونكتاد عدة أنشطة في إطار متابعة المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وشارك الأونكتاد وساهم بصورة خاصة في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ونظم عدة اجتماعات تقنية وحلقات دراسية قطرية (في بلدان مثل بوتسوانا وملاوي وموزامبيق والكاميرون ومالي والسنغال وموريتانيا وزامبيا) أو لمجموعات البلدان مثل أقل البلدان نمواً. واستمر الأونكتاد، بدعم من وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، في مساعدة حكومة الهند (وزارة التجارة) في تشجيع الحوار الوطني على نطاق أوسع بين أصحاب المصلحة بشأن مفاوضات الدوحة ووضع استراتيجيات تجارية قطاعية مناصرة للفقراء للاستفادة من الفرص التجارية الناشئة. واستمر الأونكتاد أيضاً في توفير الدعم فيما يتعلق بالمفاوضات المتصلة بمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين، والمفاوضات التجارية الإقليمية بين البلدان النامية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتسوية المنازعات، ونظام الأفضليات المعمم وغير ذلك من الأفضليات التجارية، بما في ذلك الدعم المقدم للمفاوضات التجارية بين مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وواصل الأونكتاد تقديم المشورة القانونية والمشورة المتصلة بالسياسات العامة إلى البلدان النامية المشاركة في المفاوضات والمناقشات الجارية في مجلس جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية، وأجرى أعمال بحث وتحليل بشأن القضايا المتصلة بالملكية الفكرية والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد تعزيز مساعده في ميدان الإصلاح التنظيمي المتعلق بحقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة إلى البلدان التي تتفاوض بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٨- وشملت بعض المشاريع المحددة التي نفذها الأونكتاد تقديم المساعدة إلى البلدان التي في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ وأنشطة الدبلوماسية التجارية؛ ومشاريع المفاوضات الخاصة بالخدمات بالإضافة إلى تقديم المساعدة إلى المفوضين التجاريين الموجودين في جنيف على أساس فردي ومساعدة مجموعات البلدان النامية فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات؛ وتسوية المنازعات في التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية؛ وبرنامجاً لبناء القدرات بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف إلى تنمية التجارة في أفريقيا؛ ومشروعاً للخدمات لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية في الاستفادة من البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية في تطوير أنشطة بناء القدرات المتصلة بالتجارة. وقام خبراء تقييم خارجيون بتقييم هذا البرنامج وأوصي بتنفيذ مرحلة ثالثة. وفي هذا السياق، نظم الأونكتاد حلقة عمل إقليمية بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف خُصصت لوسائل الإعلام والمنظمات النسائية والمجتمع المدني. وشملت المطبوعات الصادرة في عام ٢٠٠٦ "بوتسوانا والنظام التجاري المتعدد الأطراف"، و"ملاوي والنظام التجاري المتعدد الأطراف"، و"زامبيا والنظام التجاري المتعدد الأطراف"، و"التطورات والقضايا المثارة في برنامج عمل الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان العربية، في سياق الأهداف الإنمائية للألفية".

٩- واستمر الأونكتاد في مساعدة ١٩ بلداً مرشحاً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك جميع البلدان التي في سبيلها إلى الانضمام من مجموعة أقل البلدان نمواً. ونُظمت بعثات تقنية وبعثات لتقديم المشورة إلى

بوتان والسودان وجمهورية إيران الإسلامية وأفغانستان والبوسنة والهرسك وصربيا وتيمور - ليشتي والجزائر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية واليمن لمساعدتها في أعمالها التحضيرية المتعلقة باجتماعات فرقتها العاملة أو لمعاونتها في إعداد الوثائق المتصلة بالانضمام. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت دورات تدريب مكثفة في جنيف وفي العواصم لأعضاء أفرقة التفاوض بشأن كيفية إدارة الفرقة العاملة المعنية بالانضمام. وعقد الأونكتاد حلقة عمل إقليمية بشأن قضايا الانضمام في أذربيجان شملت جميع البلدان الساعية إلى الانضمام والمشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا. ويساعد الأونكتاد كذلك كمبوديا في الفترة اللاحقة لانضمامها. ونُظمت في هذا الصدد حلقة عمل تدريبية رفيعة المستوى وبعثات لتقديم المشورة قصد مساعدة كمبوديا في ضمان اتساق إطارها التنظيمي المحلي مع التزاماتها المتصلة بمنظمة التجارة العالمية. وساعد الأونكتاد أيضاً كمبوديا في إعداد إخطارها لمنظمة التجارة العالمية وحظيت أعمال الأونكتاد المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية باهتمام كبير، وبتقييم إيجابي للغاية قدمه فريق تقييم خاص^(٤) وبتقدير في الدورة السابعة والأربعين للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦).

١٠ - وفي إطار المشروع المتعلق بتسوية المنازعات في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية، استمر الأونكتاد في تنفيذ أنشطته بما في ذلك `١٠` إنتاج ونشر البرامج التدريبية الأربعين في خمسة مجالات رئيسية هي تسوية المنازعات المتصلة بالتجارة والاستثمار في القانون الدولي بصورة عامة، وتسوية المنازعات المشتركة بين المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والبنك الدولي في ميدان الاستثمار الدولي، وتسوية المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتجارة الدولية في السلع والخدمات والملكية الفكرية، وتسوية المنازعات الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (بما في ذلك مركزها الخاص بالتحكيم والوساطة)، والتحكيم التجاري الدولي (تسوية المنازعات الخاصة بلجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي)؛ وفي نهاية عام ٢٠٠٦، كان قد تم نشر نحو ٩٠٠ ٠٠٠ مادة إلكترونية (أقراص مدججة بذاكرة مقروءة فقط، ومواد إلكترونية) ونسخ ورقية للبرامج التدريبية؛ و`٢٠` توفير تدريب ملائم ومركز على تسوية المنازعات في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية.

١١ - وواصل الأونكتاد مجموعة اجتماعاته التفاعلية والمفتوحة الرامية إلى تيسير اطلاع المفاوضين التجاريين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين على أحكام فريق منظمة التجارة العالمية وهيئة الطعون التابعة لها. ونُظمت اجتماع في فترة الغداء لمناقشة تقرير الفريق بشأن مسألة الجماعة الأوروبية والعلامات التجارية والإشارات الجغرافية. وشمل المتحدثون أكاديميين وأخصائيين في مجال التجارة بالإضافة إلى مندوبي وموظفي المنظمات الحكومية الدولية. وشمل المشاركون مندوبون لهيئات في جنيف ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية وأكاديميين.

(٤) خلص فريق التقييم الخارجي، ضمن جملة أمور، إلى أن "أنشطة الأونكتاد المتصلة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات تعتبر أنشطة جد مفيدة ومركزة وحسنة التوقيت، وهي داعمة للتنمية ومستجيبة للاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة" (TD/B/WP/190).

١٢- وفيما يتعلق بالتجارة والأهداف الإنمائية للألفية تحديداً، تحقق تأثير قوي في مجال نشر وتعزيز الوعي في البلدان النامية بمساهمة التجارة الدولية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والشروع في صياغة وتكييف وتنفيذ السياسات التجارية والإنمائية الداعمة للأهداف الإنمائية للألفية. ونظمت حلقتنا عمل في بانكوك، بتايلند، بشأن (أ) تحقيق أقصى زيادة ممكنة في مساهمة الزراعة العضوية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (١٨-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، و(ب) تحرير السلع والخدمات البيئية ومساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (١٩-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦). وساهم الأونكتاد أيضاً في حلقة عمل إقليمية عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الأبعاد التجارية والبيئية في صناعات الأغذية وتجهيزها في آسيا والمحيط الهادئ (١٦-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦). وبُحثت تحديداً إمكانيات مساهمة إنتاج السلع الأساسية والتجارة فيها في تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية داخل البلدان الأفريقية عن طريق حلقة عمل إقليمية خاصة بإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في السياسة التجارية في قطاع السلع الأساسية للبلدان الأفريقية (داكار، من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)، نظمت مع حكومة السنغال وجامعة داكار. وأمكن تقاسم الدروس المستخلصة من السلع الأساسية والأهداف الإنمائية للألفية في اجتماع للخبراء عقده الأونكتاد بشأن تمكين صغار منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق (١١-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦). وبحث تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦ تدابير بديلة خاصة بالسياسات على مستوى الاقتصاد الكلي والسياسات الصناعية لرفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى المستوى اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان وبحث هامش الحركة المتاح للبلدان النامية لتطبيق هذه السياسات في ضوء القيود الناتجة من الاتفاقات التجارية الدولية، ضمن أسباب أخرى.

١٣- وأكد الإسهام الذي يمكن أن تقدمه المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار مفاوضات الدوحة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وصلتها بالمفاوضات التجارية الأخرى، وإدماجها في التجارة الدولية وعمليات التنمية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وشملت البلدان التي حصلت على المساعدة في هذا الصدد عن طريق البعثات التقنية بابوا غينيا الجديدة (١٦-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)؛ والفلبين (٢٥-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)؛ والبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية والمشاركة في حلقة عمل إقليمية عقدتها منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة والبيئة في المغرب (٢٢-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، والبلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية والمشاركة في حلقة عمل إقليمية عقدتها منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة والبيئة في بوتسوانا (١٢-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

١٤- واستمرت التوعية بدور سياسات المنافسة في تعزيز التنمية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وشارك الأونكتاد في مؤتمر المنافسة والقدرة التنافسية المعقود في برنو بالجمهورية التشيكية (٢٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، حيث قام بنشر الدروس المستفادة فيما يتعلق بالصلة بين سياسات المنافسة والأهداف الإنمائية للألفية وتوعية سلطات المنافسة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بضرورة إدراج الأهداف الإنمائية للألفية كهدف من أهداف قوانين وسياسات المنافسة.

ثانياً - القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية

أحاطت اللجنة علماً في دورتها التاسعة بتقرير اجتماع الخبراء الأول (شباط/فبراير ٢٠٠٥) الذي أطلق عمليات الاستعراض القطاعي السنوي للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية والذي نظر في مسائل التعاقد مع مصادر خارجية لتقديم خدمات معتمدة على تكنولوجيات المعلومات؛ ومنتجات الطاقة المتجددة، بما فيها الوقود الإحيائي؛ والمنسوجات والملابس. ورحبت اللجنة بالاهتمام الخاص الذي أولي لاحتياجات البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. وقررت أن تواصل اجتماعات الخبراء الاستعراضات القطاعية السنوية للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية. وتوصي اللجنة كذلك، بأن يضطلع الأونكتاد بأنشطة لبناء القدرات على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية بوضع مشاريع نموذجية لمساعدة البلدان النامية على المشاركة في هذه القطاعات، بما في ذلك القطاعات المذكورة في تقرير اجتماع الخبراء (TD/B/COM.1/EM.26/3). ودعت اللجنة البلدان والمؤسسات المانحة إلى دعم هذه الجهود الرامية إلى بناء القدرات.

١٥- وبحث الاستعراض السنوي للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية لعام ٢٠٠٦ قطاع الطاقة. وفي اجتماع الخبراء المعني باشتراك البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية من التجارة العالمية: استعراض قطاع الطاقة (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) بحثت ثلاثة مواضيع هي: التكيف مع اقتصاد طاقة متغير؛ والوقود الأحيائي؛ والنفط والغاز في أفريقيا وأقل البلدان نمواً. ويسر المداولات تقرير أعدته الأمانة بشأن "التكيف مع التغيرات الأخيرة في قطاع الطاقة: التحديات والفرص" (TD/B/COM.1/EM.31/2). وأتاح الاستعراض القطاعي أيضاً توجيهاً عاماً بشأن المجالات الفنية الرئيسية لعمل الأونكتاد المتعلق بقضايا الطاقة. كما أوصى بأن تظل قضايا الطاقة والتجارة والتنمية المستدامة تحتل أهمية كبيرة في جدول أعمال الأونكتاد الثاني عشر المقرر عقده في غانا في عام ٢٠٠٨.

١٦- ومن النتائج الهامة التي خلص إليها الاستعراض القطاعي للقطاعات الجديدة والدينامية لعام ٢٠٠٥، وهو الاستعراض الذي بحث قطاع الإلكترونيات، عدم مشاركة قارة أفريقيا مشاركة يعتد بها في الإنتاج والتجارة في هذا القطاع البالغ الدينامية. ونتيجة لهذا الاستعراض القطاعي، قرر الأونكتاد وشركة رويال فيليبس إلكترونيكس العالمية الكبرى، التعاون في بحث إمكانيات وشروط إنشاء صناعة لبصليات المصابيح الكهربائية الموفرة للطاقة في منطقة الجنوب الأفريقي. وهذا المشروع التجريبي هو متابعة عملية للاستعراض الحكومي الدولي للقطاع الكهربائي والإلكتروني الذي أجري في اجتماع الخبراء المعني بالقطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية الذي عقده الأونكتاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، عقد الأونكتاد، بالتعاون مع فيلبس وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤتمراً إقليمياً في بريتوريا لبحث سبل بدء الاستثمار في صناعة المصابيح الموفرة للطاقة وإنتاج هذه المصابيح في منطقة الجنوب الأفريقي.

١٧- وأعد الأونكتاد مقترحات بمشاركة وسعى لتوفير التمويل اللازم للتطبيق المحلي لدروس السياسات العامة المستخلصة من المداولات الحكومية الدولية المتعلقة بالقطاعات الدينامية والجديدة.

ثالثاً - الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية

أقرت اللجنة بأنه ينبغي للأونكتاد أن يعزز أعماله بشأن الترابط بين عوامل الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية وتأثير هذه العوامل في صادرات البلدان النامية. وينبغي أن ينظر الأونكتاد أيضاً في الآثار المترتبة على الحواجز غير التعريفية. كما ينبغي أن يواصل الأونكتاد بحثه في تحديات وفرص تحرير التجارة، ولا سيما في مجال تآكل الأفضليات وكذلك استخدام وتحسين مخططات الأفضليات. وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعمه للمبادرات التجارية بين بلدان الجنوب، بما في ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية. وأحاطت اللجنة علماً بأنه يتوقع من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المزمع عقده في أنطاليا (تركيا) في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أن يوفر فرصة جيدة لتناول الممارسات المانعة للمنافسة والتي تؤثر في دخول صادرات البلدان النامية الأسواق بصورة فعلية.

الحواجز غير التعريفية

١٨- في ظل تزايد أهمية الحواجز غير التعريفية أمام الوصول إلى الأسواق ودخولها وآثارها الإنمائية المتشعبة، أنشأ الأمين العام للأونكتاد، في عام ٢٠٠٦، فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية، لتحقيق الأهداف التالية^(٥): (أ) تقديم توصيات بشأن القضايا المتعلقة بتعريف الحواجز غير التعريفية وتصنيفها وقياسها كميّاً؛ و(ب) تحديد العناصر اللازمة لوضع برنامج عمل موضوعي يتعلق بجمع ونشر البيانات الخاصة بالحواجز غير التعريفية ووضع هذا البرنامج، مع تركيز الاهتمام بوجه خاص على القضايا والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية؛ و(ج) تقديم التوجيه بشأن مواصلة تعزيز قاعدة بيانات نظام التحليل والمعلومات التجارية (TRANS)؛ و(د) استعراض أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية في مجال الحواجز غير التعريفية وتقديم التوصيات بهذا الشأن؛ و(هـ) إسداء المشورة فيما يتعلق بالسياسات العامة المتصلة بالتعاون والتنسيق بين الوكالات في إطار الأنشطة المتصلة بالحواجز غير التعريفية؛ و(و) تعزيز التعاون مع مجتمع المانحين؛ و(ز) إعداد توصيات شاملة بشأن متابعة عمل فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية. وقد اجتمع هذا الفريق في جنيف (١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦) واتفق على إنشاء فريق دعم مشترك بين عدة وكالات لتوفير المواد التقنية الداعمة للعمل الموضوعي لفريق الشخصيات البارزة، ويتألف من خبراء من المنظمات الدولية الرئيسية المعنية بقضايا الحواجز غير التعريفية. ومهمة فريق الدعم هي تقديم توصيات بشأن تعريف الحواجز غير التعريفية وتصنيفها ومنهجياتها

(٥) فيما يلي أعضاء فريق الشخصيات البارزة: سعادة السيد ألين كيريماتن، وزير التجارة في غانا، والسيدة آن أ. كروغر، النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي؛ والسيد روفوس ه. يركسا، نائب مدير عام منظمة التجارة العالمية؛ والسيد ديرك ج. بروينسما، نائب الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد ل. ألن وينترز، مدير مجموعة بحوث التنمية بالبنك الدولي؛ والبروفيسور مارسيلو دي بايفا أبرو، أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأسقفية الكاثوليكية في ريو دي جانيرو؛ والبروفيسور آلن ف. ديردورف، أستاذ الاقتصاد والسياسة العامة بجامعة ميتشيغان؛ والسيد أميت ميترا، الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية؛ والسيدة لاكشمي بوري، مديرة شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، بالأونكتاد، وأمينة الفريق.

وقياسها الكمي؛ وبحث سبل ووسائل تعزيز قاعدة بيانات نظام التحليل والمعلومات التجارية لجعلها أشمل وتحسين إتاحتها للجمهور؛ وتقديم توصيات بشأن التعاون بين الوكالات في مجال الحواجز غير التعريفية؛ وإعداد مشاريع استراتيجية وإجراءات مشتركة بين الوكالات لتعزيز قدرة البلدان النامية على معالجة الحواجز غير التعريفية وجمع البيانات المتصلة بهذه الحواجز.

التجارة ومؤشر التنمية

١٩- في ضوء مداولات الدورة العاشرة للجنة التجارة التي دعت إلى مواصلة إدخال تحسينات على عمل الأونكتاد في مجال وضع مؤشر للتجارة والتنمية، شرع في عمل واسع النطاق لتحسين مؤشر التجارة والتنمية من الناحية النظرية والتحليلية والتقنية. وسيقدم مؤشر محسن في عدد "البلدان النامية في التجارة الدولية" (*Developing Countries in International Trade*) للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وسيوسع نطاق التغطية القطرية بصورة كبيرة.

النظام الشامل للأفضليات التجارية

٢٠- ركزت المفاوضات الجارية في إطار الجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل، التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، على قضيتين هما: (١) تقنيات تبادل الامتيازات التعريفية التي تؤدي إلى بلوغ هدف تحرير التجارة بشكل أساسي، و(٢) تحسين وتحديث قواعد المنشأ الخاصة بمنتجات النظام الشامل (تم التفاوض بشأن القواعد الحالية في الثمانينات). واجتمعت لجنة التفاوض بشأن النظام الشامل على مستوى كبار الموظفين (جنيف، ١١-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) وقررت أن تحتم المفاوضات، بجملة وسائل منها إتمام العمل في مجالي المفاوضات بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وحصل النظام الشامل على تعزيز جديد بعد أن انضمت إليه، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، السوق المشتركة للمحروط الجنوبي، التي تشمل الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي. ويقدم مشروع النظام الشامل الدعم التقني والإداري لعمليات لجنة المشتركين التابعة للنظام الشامل، بما في ذلك الدعم المتعلق بالجولة الثالثة للمفاوضات، كما يوفر خدماته لاتفاق النظام الشامل.

سياسات المنافسة والمستهلكين

٢١- عقدت الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة، وهو الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المكلفة بأعمال الأونكتاد في مجال سياسة المنافسة، في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وأتاحت فرصة لتبادل الآراء بين الموظفين الحكوميين المعنيين بقضايا المنافسة وخبراء التجارة الدولية وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني. وعالج فريق الخبراء الحكومي الدولي موضوع التعاون الدولي في مجال التحقيق المتصل بالكراتلات الطاغية المحظورة النشاط والضارة بالبلدان النامية ومقاضاتها، ومن أمثلتها الإعانات واستغلال المركز المهيمن وممارسات مكافحة الإغراق التي تؤثر على الدخول الفعلي إلى الأسواق، وبخاصة فيما يتعلق بالقطاعات المتصلة بالسلع الأساسية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ونظر الفريق في مختلف سبل ووسائل تعزيز التعاون الدولي في مجال التصدي للكراتلات الطاغية المحظورة النشاط،

العابرة للحدود والممانعة للمنافسة، بغية تحقيق أقصى فوائد ممكنة من تحرير التجارة وزيادة فرص التصدير في القطاعات المتصلة بالسلع الأساسية والمعادن.

٢٢ وشملت دراسات الأمانة المتعلقة بأحكام المنافسة في اتفاقات التجارة الإقليمية (UNCTAD/DITC/CLP/2005/1) البحث في الممارسات الممانعة للمنافسة في التجارة داخل المناطق وآثارها على التنمية. وركزت هذه الدراسات على سبل وسائل تجنب ما تؤدي إليه الممارسات الممانعة للمنافسة من إبطال لفوائد التجارة والترتيبات الإقليمية، وبخاصة التدفقات التجارية بين بلدان الجنوب (رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والجماعة الكاريبية وسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغير ذلك).

٢٣ - ولضمان الاتساق بين النهج الحكومية العامة تجاه نظم الخصخصة وتحرير التجارة والاستثمار، بدأ الأونكتاد استعراضات نظراء طوعية مخصصة لقوانين وسياسات المنافسة. وتوفر هذه الاستعراضات محفلاً مثالياً لاستعراض الطرق التي تسمح للإصلاحات الاقتصادية بتعزيز التنمية وضمان عمل الأسواق لصالح الفقراء. وأجرى الأونكتاد ثلاثة استعراضات طوعية للنظراء (لجامايكا وكينيا في عام ٢٠٠٥ وتونس في عام ٢٠٠٦) وهي الاستعراضات التي شكلت أساساً لتبادل للآراء ولأفضل الممارسات، وبخاصة فيما يتعلق بالدور المكمل لتحرير التجارة والإصلاحات، الذي يمكن أن تؤديه قوانين وسياسات المنافسة.

رابعاً - السلع الأساسية

وفقاً لما تم التأكيد عليه في الفقرات ٦٤ و ٧٤ و ١٠٠ من توافق آراء ساو باولو، وكمساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية، ومع الإحاطة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المعني بتمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية: آليات التمويل الابتكارية (TD/B/COM.1/EM.24/3)، ينبغي للأونكتاد: (أ) أن يستمر في اتباع نهج شامل في الجهود التي يبذلها لتعزيز تنمية قطاع السلع الأساسية، والتنويع، والمشاركة بفعالية أكبر في سلسلة العرض، وأن يقوم في هذا الصدد بتنفيذ المهام التي كُلف بها تنفيذاً كاملاً؛ و(ب) أن ينشئ، في أقرب وقت ممكن، فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية حسبما أُعلن في الأونكتاد الحادي عشر المعقود في ساو باولو. وتُدعى الجهات المانحة والمؤسسات المهمة بالأمر إلى الإسهام في تمكين فرقة العمل من القيام بمهامها؛ و(ج) أن يُعزز الأعمال التي يضطلع بها في مجال تمويل السلع الأساسية، سواء من حيث وضع تصور للخطط الابتكارية أو من حيث المساعدة على تنفيذها، مع التركيز على دور التمويل في تمكين قطاع السلع الأساسية من تحقيق المكاسب والمنافع الإنمائية العامة، ونشر النهج الناجعة؛ و(د) أن ينفذ في هذا المجال برامج مُحكمة وموسَّعة لبناء القدرات والمؤسسات، تشمل القطاعين العام والخاص، والسياسات والإجراءات الوطنية والدولية.

٢٤ - الإجراءات: إن الأنشطة التي ينفذها الأونكتاد في مجال البحث والتحليل وعقد الاجتماعات الحكومية الدولية والتعاون التقني تغطي على نحو شامل ومتكامل المشاكل التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد أعد الأونكتاد تقريراً لتقديمه إلى الجمعية العامة بعنوان "الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية" (A/61/202). وأدى النقاش الذي أعقب تقديم التقرير والقرار الذي اعتمده الجمعية العامة إلى توفير مبادئ توجيهية لعمل الأونكتاد المتعلق بالسلع الأساسية.

٢٥- ونظّم الأونكتاد عدة أنشطة توضّح مزايا اتباع نهج متكامل وشامل في معالجة المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية. ومن أمثلة هذه الأنشطة عقد ثلاثة اجتماعات للخبراء في عام ٢٠٠٦ وهي: اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية (٢٠-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ واجتماع الخبراء المعني باشتراك البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية من التجارة العالمية: استعراض قطاع الطاقة (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر)؛ واجتماع الخبراء المعني بتمكين صغار منتجي ومجهزي السلع الأساسية في البلدان النامية من بلوغ الأسواق العالمية (١١-١٣ كانون الأول/ديسمبر). وأعدت عدة تقارير موضوعية لتوفير المعلومات الأساسية لهذه الاجتماعات، بما في ذلك "التكيف مع التغيرات الأخيرة في قطاع الطاقة: التحديات والفرص" (TD/B/COM.1/EM/31/2)، و "Meeting trade and development challenges in an era of high and volatile energy prices: Oil and gas in LDCs and African countries" (UNCTAD/DITC/COM/2006/12)، "Challenges and opportunities for developing countries in producing biofuels" (UNCTAD/DITC/COM/2006/15) و "تمكين صغار منتجي ومجهزي السلع الأساسية في البلدان النامية من بلوغ الأسواق العالمية" (TD/B/COM.1/EM/32/2).

٢٦- وفي عام ٢٠٠٦، واصل الأونكتاد عمله المتعلق بمشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية الذي يهدف إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق السياسات والإجراءات المتبعة في مجال التجارة وما يتصل به من مجالات، وبخاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية. وعُقدت حلقة عمل في داكار بالسنغال ويجري التركيز حالياً على أعمال المتابعة في كل بلد من البلدان. واستمر الأونكتاد في مساعدة المصدرين في غينيا وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة في الوفاء بشروط التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وبمعايير القطاع الخاص. وبدأت الأعمال التحضيرية لتحقيق الهدف ذاته في ثلاث دول جزرية بالمحيط الهادئ (ساموا وجزر سليمان وفانواتو). ولا يزال الأونكتاد يلعب دوراً حاسماً الأهمية كميستّر في مشروع يهدف إلى مساعدة صغار المنتجين على أن يصبحوا موردين للأسواق المركزية، بالاعتماد على تمويل سويسري وبالتعاون مع سلسلة ميغرو (Migros) السويسرية للأسواق المركزية. وهناك مشروع لتقييم القدرة التنافسية في قطاعات السلع الأساسية، يركّز أولاً على غرب أفريقيا، أُدرج في البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية. وقُدمت المساعدة لتعزيز التنوع والتنمية الاقتصادية المحلية في المناطق المعتمدة على التعدين. ونُفذ مشروع ممول من الصندوق المشترك للسلع الأساسية في مقاطعة إسبينا، في بيرو، حيث تم تيسير ودعم التعاون بين الحكومة المحلية وشركة تعدين ومنظمات غير حكومية محلية في مجال التخطيط الإقليمي.

٢٧- ونُفذت أنشطة تعاونية متعلقة بالتحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان المعتمدة على المعادن. ويواصل الأونكتاد تعاونه مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات الأخرى في تنظيم حلقات عمل سنوية بشأن إدارة الثروة المعدنية. ونُشرت دراسة متعمقة أُعدت بالاشتراك مع المجلس الدولي للتعدين والمعادن والبنك الدولي. وتبحث هذه الدراسة السياسات والإجراءات المطبقة في البلدان التي يُعتقد أن التعدين فيها ساهم في سرعة النمو والحد من الفقر، وحيث حفّزت مشاريع التعدين الكبيرة الاقتصادات المحلية. وتتألف الدراسة من أربع دراسات حالة قطرية (شيلي وغانا وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة).

٢٨- وفيما يتعلق بتمويل السلع الأساسية، قدم الأونكتاد دعماً تحليلياً وتقنياً لتمويل سلاسل القيم في قطاع الزراعة. ونُظمت عدة مؤتمرات إقليمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمؤسسات الهندية. وأعدت تقارير عن تمويل البستنة ومصائد الأسماك في أفريقيا. وبدأت الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات التمويل الإنمائي رسمياً في آذار/مارس ٢٠٠٦ بناءً على توصيات الأونكتاد الحادي عشر. وستستخدم الشبكة (التي تضم حالياً ١١ عضواً) كمحفل عالمي لتعزيز تمويل التجارة والتنمية، وستوفر فرص الربط الشبكي، وتيسر تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات في مجال تمويل التجارة والمشاريع. وتُقدّم المشورة المتعمقة والتدريب لمصارف البلدان النامية الوطنية والإقليمية وغيرها من المؤسسات المعنية بالسلع الأساسية (الهند وزامبيا). واستمر الأونكتاد في أنشطة التدريب التي تركز على المصارف الأفريقية وقدم المشورة بشأن إنشاء شركة رئيسية جديدة لإدارة الضمانات للقارة الأفريقية. واستعرض الأونكتاد آليات التمويل التعويضي بغية تحديد سبل جعلها أيسر استخداماً وأكثر فعالية. أما فيما يتعلق بالدعم على المستوى القطري، فبعد توفير دعم جديد من نوعه للهند، قُدم الدعم التقني إلى جمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان وأوكرانيا ونيجيريا وإثيوبيا.

٢٩- وواصل الأونكتاد عمله المتعلق بتحديد مفهوم وخطة تنفيذ البورصة الأفريقية للسلع الأساسية والمشتقات المالية، وهي آلية حظيت باهتمام كبير. وتحظى هذه الجهود بدعم سياسي قوي من الاتحاد الأفريقي الذي لجأ إلى الأونكتاد للحصول على المساعدة التقنية. وعقد الأونكتاد أيضاً محفل الأسواق الناشئة في أثناء المؤتمر الدولي السنوي السابع والعشرين لقطاع العقود الآجلة وعقود الاختيار، وشارك في المؤتمر وأعد، بالاشتراك مع الرابطة السويسرية للعقود الآجلة وعقود الاختيار، منشوراً بشأن الأسواق العالمية للسلع الأساسية: الماضي والحاضر والمستقبل "The World's Commodity Exchanges: Past-Present-Future" بوصفه الكتاب الرسمي للمؤتمر.

٣٠- ونظّم الأونكتاد المؤتمر السنوي حول تجارة وتمويل البترول والغاز في الجزائر (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، الذي ضم أكثر من ٨٠٠ مشارك يمثلون الحكومات والصناعة ولديهم اهتمام بقطاع النفط والغاز. وأجرى المشاركون نقاشاً وتبادلاً للخبرات بشأن قضايا مثل التمويل، وإدارة المخاطر، وتطوير التكنولوجيا، ومزيج الطاقة والمكون المحلي. وقام المؤتمر بدور حاسم الأهمية كمحفل لإقامة الروابط الخلفية والأمامية بين قطاعي الطاقة والتمويل، ولرسم سياسات تكفل وضع ثروة النفط والغاز في خدمة الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.

٣١- وفيما يتعلق بتمويل الوقود الأحيائي، اشترك الأونكتاد مع مصرف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في استضافة حلقة عمل إقليمية بشأن مزارع الجاتروفا^(٦) وإنتاج الوقود الأحيائي في أكرا، في غانا. وبدأ الشريكان أيضاً صندوقاً لتمويل مزارع أشجار الجاتروفا وإنتاج الوقود الأحيائي، كإضافة للتمويل الذي يمكن استخدامه في إطار آلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو.

٣٢- وفي مجالي إدارة المعرفة وشفافية الأسواق، واصل الأونكتاد عمله المتعلق بالنظام الإلكتروني للمعلومات التجارية عن السلع الأساسية (Infocomm). وقد نما هذا النظام بحيث أصبح يشمل أربعين موزعاً عن السلع

(٦) الجاتروفا هي شجرة منتشرة في أنحاء كثيرة من أفريقيا، ويمكن استخدام زيت ثمارها من الجوز في إنتاج الديزل الأحيائي.

الأساسية تتضمن معلومات عن جميع جوانب أسواق السلع الأساسية ووصلات محدثة بانتظام مع مواقع أخرى تتضمن أحدث المعلومات عن الأسعار. وموقع Infocomm هو موقع الأونكتاد الإلكتروني الذي يغطي بأعلى نسبة زيارة، حيث تتجاوز الزيارات ٢٠٠ ٠٠٠ زيارة شهرياً. وهذا الموقع يستخدمه ممثلو الحكومات والصناعة، بالإضافة إلى الجامعيين والباحثين في جميع أنحاء العالم. وفي عام ٢٠٠٦، استمر تحسين برنامج Infoshare على المستوى المحلي. ويهدف البرنامج إلى توفير المعلومات المناسبة والملائمة في توقيتها عن أسواق السلع الأساسية لصغار المنتجين. ويدير الأونكتاد، مع الشركاء المتعاونين، عدداً من المواقع الإلكترونية المتعلقة بمواضيع التعدين، بما في ذلك موقع خاص بتبادل المعلومات العامة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وموقع آخر لتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات في مجال التعدين مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للتعدين والفلزات، ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة؛ وموقع إلكتروني إقليمي لأمريكا اللاتينية بالتعاون مع الشركاء المحليين.

٣٣- وأعد الأونكتاد مجموعة برامج تدريبية بشأن اقتصاديات إنتاج السلع الأساسية والتجارة فيها بالتعاون مع المعهد الافتراضي للأونكتاد. وشملت مجموعة البرامج خمسة برامج مخصصة للمعلمين والباحثين الأكاديميين في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في مجال إنتاج السلع الأساسية والتجارة فيها وآثارها بالنسبة للبلدان النامية. وأجري اختبار ميداني لمجموعة البرامج في جمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال كما درّست البرامج في جنيف لـ ٢٩ طالباً من خريجي جامعة دار السلام. ونُظّم أيضاً تدريب في مجال قضايا السلع الأساسية في سياق الدورات التدريبية المنصوص عليها في الفقرة ١٦٦.

٣٤- ونشط الأونكتاد لصون وتدعيم الشراكات القائمة في مجال السلع الأساسية ولإنشاء شراكات جديدة، مع استمراره في التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الإقليمية للأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، والمنظمة الدولية للسلع الأساسية، والجامعات، ومؤسسات البحوث، والقطاع الخاص، والقطاع المصرفي. وشارك موظفو الأونكتاد في عدد كبير من المؤتمرات التي نظمتها كيانات أخرى وقدموا فيها عروضاً فنية بشأن السلع الأساسية. غير أن فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية لم تبدأ عملها بعد بسبب الصعوبات التي تواجهها في تعبئة دعم كافٍ من خارج الميزانية.

خامساً - التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

ووفقاً للفقرة ٩٩ من توافق آراء ساو باولو، ينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز دراساته التحليلية التي تركز على السياسات العامة، والأنشطة التي يضطلع بها لتحقيق توافق في الآراء وبناء القدرات في مجال الخدمات، بدعم من مجتمع الجهات المانحة، للإسهام في ضمان تحقيق المكاسب الإنمائية للبلدان النامية في المجالات التالية: (أ) مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرات العرض المحلية وزيادة مشاركتها في التجارة في الخدمات؛ و(ب) إنجاز دراسات تقييمية للتجارة في الخدمات وفقاً للفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو؛ و(ج) إجراء دراسات قطاعية في المجالات والقطاعات وأساليب التوريد التي تم البلدان النامية؛ و(د) المساعدة على تنمية قدرات البلدان النامية على تحديد أولوياتها التفاوضية والتفاوض على الاتفاقات التجارية، بما يشمل

الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، والاتفاقات التجارية الإقليمية؛ و(هـ) تحليل الأنظمة المحلية وقواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات من منظور إنمائي.

٣٥ - الإجراء: في فترة ما بعد هونغ كونغ (الصين) استمر الأونكتاد، رغم توقف جولة الدوحة، في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في تحسين فهمها للقضايا التي يثيرها بناء قدرات عرض الخدمات وإطار السياسات العامة. ونُظمت بعثات لتقديم المشورة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية (بوليفيا وأوروغواي وبيرو وإكوادور) لمساعدتها في تحديد استراتيجية وطنية للمفاوضات المتصلة بالخدمات على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي. ونُظمت كذلك عدة حلقات دراسية وحلقات عمل رفيعة المستوى بشأن الصلة بين التكامل الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات على المستوى المتعدد الأطراف.

٣٦ - وفيما يتعلق بعمليات تقييم التجارة في الخدمات، أُنجزت عدة دراسات للسير قُدماً في النقاش المتعلق بتأثير تحرير التجارة في الخدمات في البلدان النامية من الناحية الإجمالية وعلى المستوى القطاعي، مع التركيز على الحد من الفقر وتحقيق التنمية. وأُنجزت دراسات قطاعية وطنية في إندونيسيا ومدغشقر والسنغال والكاميرون، بالإضافة إلى دراسات لبلدان الأنديز. ويجري إعداد دراسات أخرى في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى والجنوب الأفريقي في إطار مشروع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وشملت ممارسة التقييم المساهمة وتبادل الخبرات مع منظمات أخرى إقليمية ودولية بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية.

٣٧ - وفيما يتعلق بالدراسات القطاعية، أعد الأونكتاد مذكرة معلومات أساسية لاجتماع الخبراء المعني بتعميم الوصول إلى الخدمات (TD/B/COM.1/EM.30/2)، وهي المذكرة التي تحلل خصائص قطاعات الخدمات الأساسية الهامة، وتباين السياسات الوطنية لضمان تعميم الوصول إلى الخدمات عبر القطاعات والبلدان، وما يمكن عمله على المستوى الدولي لتعزيز الوصول إلى الخدمات. وتولي المذكرة اهتماماً خاصاً لكيفية تسخير التجارة في الخدمات وتحرير التجارة كأداة لتحسين تعميم الوصول إلى الخدمات الأساسية. وأعد الأونكتاد كذلك مذكرة بشأن "الجوانب التجارية والإنمائية لخدمات اللوجستية" (Trade and development aspects of logistics services) (TD/B/COM.1/AHM.1/2) يوجه النظر فيها إلى دور الخدمات اللوجستية في تمكين البلدان النامية من الاندماج في الأسواق العالمية. واستند إلى هاتين الورقتين كمذكريتين للمعلومات الأساسية ويسرّتا المداولات الحكومية الدولية وبناء توافق الآراء في اجتماع الخبراء المعني بتعميم الوصول إلى الخدمات (جنيف، ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) واجتماع الخبراء المخصص المعني بالخدمات اللوجستية (١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦).

٣٨ - وواصل الأونكتاد المساهمة في النقاش الدولي الدائر بشأن الهجرة. واستمر العمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد يشمل قضايا التجارة المتصلة بأسلوب التوريد ٤ في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد مشاركته المباشرة في العمل التعاوني فيما بين المنظمات الدولية عن طريق أنشطة فريق الهجرة العالمية، مثل حلقة العمل المعنية بهجرة العمالة (آذار/مارس ٢٠٠٦) والندوة الدولية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية (حزيران/يونيه ٢٠٠٦)، وفي التمهيد للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦). وشارك الأونكتاد وساهم أيضاً في الاجتماعات ذات الصلة التي نظمتها على سبيل المثال المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وهيئات أخرى للأمم المتحدة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظّم الأونكتاد اجتماعاً للتشاور لأقل البلدان نمواً لبحث سبل التقدم في المفاوضات المتعلقة بالخدمات من المنظور الإنمائي لأقل البلدان نمواً.

٤٠- وخلال عام ٢٠٠٦، نفذ الأونكتاد مشروعاً بشأن "دعم التكامل الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والنظام التجاري المتعدد الأطراف"، بدعم مالي من المفوضية الأوروبية. ويوفر المشروع المساعدة التقنية في مجال بناء المؤسسات وبناء القدرات لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وآلية التفاوض الخاصة بالجماعة والموظفين الحكوميين للجماعة، لمساعدتهم في بدء وإجراء المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات على المستوى الإقليمي بالإضافة إلى التصدي للتحديات التي تثيرها المفاوضات الموازية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية، وفي إطار مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في منظمة التجارة العالمية. ونُظمت حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية وطنية في جميع الدول الأعضاء لتزويد الموظفين التجاريين بالخبرة. وكلف الأونكتاد بإعداد دراسات تقييم وطنية في قطاعات الخدمات ذات الأولوية وورقات بشأن القضايا المتصلة بالتكامل الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأعدت أيضاً وثائق عمل ودراسات مخصصة لمعالجة قضايا محددة تم تعيينها في أثناء المفاوضات الإقليمية والمتعددة الأطراف. ونظّم الأونكتاد والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضاً محفلين للمفاوضات التجارية بغية استعراض التطورات التي طرأت في منظمة التجارة العالمية والتقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية. ومن الأهداف الرئيسية للمشروع أيضاً إقامة تآزر مع الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٤١- وتواصل تعزيز عمل الأونكتاد المتعلق بالخدمات المالية بتقييم الفرص التي قد تتاح للبلدان النامية فيما يتعلق بتحرير هذه الخدمات في أسواق البلدان المتقدمة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال التحليل جارياً بشأن تأثير اعتماد نهج بديلة في المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في سياق تحرير الخدمات المصرفية في البلدان النامية.

٤٢- وفيما يتعلق بتحليل قواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والتنظيم المحلي من منظور التنمية، يتواصل العمل في مجال جمع البيانات والمعلومات عن الإعانات وتدابير الدعم التي تتخذها الدول. وركز هذا العمل على الأنظمة المحلية نظراً لبروزها كعنصر هام في عدد من الدراسات القطاعية، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بالخدمات المهنية وخدمات التوزيع والتأمين. ونُفذت أيضاً أنشطة مساعدة تقنية لمعاونة البلدان النامية في صياغة مقترحاتها في ميدان التنظيم المحلي.

سادساً - التجارة والبيئة والتنمية

ينبغي أن يواصل الأونكتاد، بدعم من مجتمع الجهات المانحة، دراساته التحليلية التي تركز على السياسات العامة، والأنشطة التي يضطلع بها لتحقيق توافق في الآراء وبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية، وأن يقوم بصفة خاصة بما يلي: (أ) مواصلة تطوير فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، كمنشأ يستند إلى المشاريع؛ وتشجيع الدول الأعضاء المعنية على المشاركة بنشاط في ما تضطلع به فرقة العمل الاستشارية من أنشطة قطرية وقطاعية ذات صلة؛ و(ب) تعزيز

أعماله المنفذة في إطار مبادرة التجارة البيولوجية، ولا سيما البرامج الوطنية للتجارة البيولوجية، ومتابعة الشراكات التي أطلقت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وفي الأونكتاد الحادي عشر بغية تعزيز التجارة وتنويع الصادرات والاستثمار في التجارة البيولوجية؛ و(ج) مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية الناشئة عن بروتوكول كيوتو، بما يشمل آليات التنمية النظيفة، كنشاط يستند إلى المشاريع؛ و(د) مواصلة وتعزيز أعماله المتعلقة بالتدابير البيئية التي تؤثر في تجارة البلدان النامية، وفي مجال السلع والخدمات البيئية؛ و(هـ) مساعدة البلدان النامية على تحديد التعريفات والتدابير التنظيمية التي تؤثر على التجارة في سلع ومعدات الطاقة المتجددة، والتحقق من البلدان النامية التي تمتلك - أو يمكن أن تُنمّي - القدرة على توريد مكونات تلك المعدات، وإدراجها المحتمل في الولاية المحددة في الفقرة ٣١ من إعلان الدوحة الوزاري؛ و(و) مواصلة البحث في فرص التجارة المتاحة للمنتجات المفضلة بيئياً؛ وترحب اللجنة بالأعمال التي أنجزتها فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية، المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية.

٤٣ - الإجراء: قررت فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق أن تبدأ المجموعتين التاليتين من الأنشطة: (١) إجراء دراسة جدوى متعمقة لإنشاء بوابة إلكترونية توجه المستخدمين في البلدان النامية إلى مراكز تبادل المعلومات الإلكترونية المتصلة بالمتطلبات البيئية الإلزامية والطوعية وتيسر وصولهم إليها؛ و(٢) أنشطة مشاريع تركز على قطاعات محددة وتعلق باستراتيجيات التكيف الاستباقية الرامية إلى الوفاء بالمتطلبات البيئية في الأسواق التصديرية للمعدات الكهربائية والإلكترونية ومنتجات قطاع البستنة. وفيما يتعلق بالصادرات من المعدات الكهربائية والإلكترونية، يسرت أنشطة فرقة العمل الاستشارية تبادل الخبرات الوطنية بشأن استراتيجيات التكيف الاستباقية الرامية إلى الوفاء بالمتطلبات البيئية الجديدة في أسواق التصدير الرئيسية. وشملت البلدان المستفيدة الصين وماليزيا والفلبين وتايلند - وهي البلدان الأربعة التي تساهم بنحو نصف الواردات الإجمالية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من المعدات الكهربائية والإلكترونية (باستبعاد التجارة داخل الاتحاد الأوروبي).

٤٤ - وشملت أنشطة فرقة العمل الاستشارية التركيز على معيار EurepGAP، وهو معيار منسق يمكن أن يحل تدريجياً محل المعايير المتعددة المستويات؛ فهذه المعايير تشكل حواجز أمام الدخول إلى الأسواق وعوامل تكلفة هامة، وبخاصة للمنتجين في البلدان النامية. واستعرضت أنشطة فرقة العمل الاستشارية مسألة كيفية مراعاة الظروف الوطنية (التنظيمية والاجتماعية والمتصلة بالعلوم الزراعية) وأولويات التنمية في البلدان النامية في المدونات الوطنية الخاصة بالممارسات الزراعية السليمة والمستندة إلى معيار EurepGAP. ووجه اهتمام خاص إلى مصالح وشواغل صغار المنتجين. وتعزز هذه الأنشطة الحوار بين أصحاب المصلحة على المستويين الوطني ودون الإقليمي بشأن الممارسات الزراعية الوطنية السليمة وتحشد خبرات المؤسسات الأخرى المختصة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والوكالة الألمانية للتعاون التقني. وتتسم المدونات الوطنية الخاصة بالممارسات الزراعية السليمة والمستندة إلى معيار بأهمية استراتيجية في تنسيق معايير القطاع الخاص. وهي تكفل قدرًا من إمكانية التنبؤ والشفافية والاتساق يتيح للموردين في البلدان النامية تحديد وتطبيق "قواعد اللعبة". واستندت هذه الأنشطة إلى ثلاث مجموعات من دراسات الحالة القطرية (في آسيا: ماليزيا وتايلند

وفيسيت نام؛ وفي أمريكا اللاتينية: الأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا؛ وفي أفريقيا: غانا وكينيا وأوغندا)، وهي الدراسات التي يجري إعداد نتائجها للنشر في ثلاثة تقارير.

٤٥ - وعقدت فرقة العمل الاستشارية اجتماعها السنوي (جنيف، ٣-٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦)، الذي استعرض فيه المشاركون عمل تلك الهيئة حتى ذلك التاريخ وناقشوا الأنشطة المقبلة وطرق زيادة تأثيرها. وأطلع المشاركون على أحدث المعلومات المتوفرة عن البحث الذي تجريه فرقة العمل الاستشارية بشأن إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالمتطلبات البيئية. وأعدت دراسة جدوى بشأن هذا الموضوع وتبحث فرقة العمل الاستشارية حالياً إمكانية إقامة شراكة مع مصادر المعلومات الموجودة من قبل بغية تحسين وصول المصدرين في البلدان النامية إلى المعلومات.

٤٦ - وفيما يتعلق بالتدابير البيئية المؤثرة في تجارة البلدان النامية، عقد الأونكتاد حلقة العمل الختامية لمشروع السنوات الثلاث الممول من وزارة التنمية الدولية والمعنون "بناء القدرة على تحسين رسم السياسات والتفاوض بشأن القضايا التجارية والبيئية الرئيسية". وركزت الأعمال التي نفذت مؤخراً في إطار هذا المشروع على تدعيم القدرات التحليلية والمؤسسية على التكيف مع المتطلبات الأشد صرامة في مجال البيئة وما يتصل بها من متطلبات صحية والامتثال لها. ووفرت هذه الأنشطة أيضاً معلومات أساسية مفيدة لفرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق والتابعة للأونكتاد كما ساهمت في أعمال هذه الفرقة.

٤٧ - وواصل الأونكتاد مساعده الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على النهوض بالولاية التفاوضية المحددة في الفقرة ٣١٣ من إعلان الدوحة الوزاري بشأن تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات البيئية. وقدّم الأونكتاد دعماً جوهرياً للمفاوضات التي جرت في أثناء الدورات الاستثنائية للجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية وساهم في جلسات الإحاطة التقنية التي عُقدت بالتزامن مع المفاوضات. ونُظمت سلسلة من الاجتماعات الاستشارية للوفود التي تقع مقرها في جنيف والمشاركة في الدورات الاستثنائية للجنة التجارة والبيئة، بناءً على طلبها. ودُعمت الاجتماعات بوثائق فنية أعدها الأونكتاد لمساعدة الوفود في تطبيق المعايير المحددة في جلسة الإحاطة التقنية على مجموعة السلع البيئية التي حددها منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى معالجة القضايا القانونية (قوانين منظمة التجارة العالمية) والتقنية التي تنطوي عليها شتى مقترحات التفاوض. وبعد توقف مفاوضات الدوحة، سعى الأونكتاد لمساعدة الوفود المعنية في النظر إلى المفاوضات من منظور التنمية المستدامة الأوسع فنظّم حلقة عمل بشأن تحرير السلع والخدمات البيئية ومساهمته في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ، عُقدت في بانكوك في ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٤٨ - ونُفذت سلسلة من دراسات الحالة القطرية المتعلقة بآفاق وتحديات المفاوضات التجارية بشأن السلع والخدمات البيئية في إطار المشروع المذكور أعلاه الممول من إدارة التنمية الدولية. وركزت هذه الدراسات على ستة بلدان في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي الناطقة باللغة الإسبانية (كوبا والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما) ويجري حالياً تجميعها في دراسة متخصصة (السلع والخدمات البيئية في أمريكا الوسطى وكوبا والجمهورية الدومينيكية: السياق الدولي والخبرات الوطنية) توفر أيضاً تحليلاً إضافياً أجرته أمانة الأونكتاد.

٤٩ - وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظّم الأونكتاد، في إطار فرقة العمل المعنية ببناء القدرات، حلقة عمل وطنية في كيتو، بإكوادور (١٧-١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦) لمساعدة مقرري السياسات في معالجة القضايا التقنية المتصلة بنطاق المنتجات والتفاوض بشأن الطرائق وأي مشاكل متصلة بالتنفيذ قد يتعين على الإدارات الجمركية معالجتها. وقد أفادت هذه الأنشطة في تحسين فهم المقترحات المقدمة حتى الآن في الدورة الاستثنائية للجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

٥٠ - وشارك الأونكتاد في الاجتماع السادس لفرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في الزراعة العضوية^(٧) (ستكهولم، ٩-١٤ تشرين الأول/أكتوبر)، الذي حضره أصحاب مصلحة حكوميون وغير حكوميين من أكثر من ٢٠ بلداً تشارك حالياً في فرقة العمل الدولية بالإضافة إلى ممثلي منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والقطاع الخاص، بما في ذلك هيئات التصديق وهيئات الاعتماد والمنظمات غير الحكومية ذات الصبغة الدولية والمعنية بالتجارة. وشملت البنود التي تمت مناقشتها إمكانية إبرام اتفاق متعدد الأطراف لقطاع المنتجات العضوية لاعتراف هيئات الاعتماد به، وتحديث المعلومات الذي يقوم به أعضاء فرقة العمل الدولية والتقارير القطرية، وأفضل الممارسات المتعلقة بالتنظيم ووضع المعايير وإصدار التراخيص في مجال تسويق المنتجات العضوية: دليل للبلدان النامية. واعتمدت المناقشات التي دارت في الاجتماع على الاستراتيجية التي نشرها الأونكتاد مؤخراً لفرقة العمل الدولية بشأن "الحلول المتعلقة بتنسيق التنظيم الدولي للزراعة العضوية"، (Strategy on Solutions for Harmonizing International Regulation of Organic Agriculture)، المجلد الثاني، وورقات معلومات أساسية لفرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في الزراعة العضوية.

٥١ - وواصل مشروع فرقة العمل المعنية ببناء القدرات، المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والرامي إلى تعزيز إمكانيات إنتاج وتجارة المنتجات الزراعية العضوية في شرق أفريقيا أنشطة خاصة بالمساهمة في التنمية الريفية المستدامة والأمن الغذائي والحد من الفقر في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا، عن طريق تعزيز إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية العضوية والتعاون الإقليمي في هذا القطاع. وشملت الأنشطة حلقة عمل إقليمية بشأن الزراعة العضوية في شرق أفريقيا (أروشا، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦). وناقشت حلقة العمل هذه نتائج أربع دراسات أساسية أُعدت في إطار مشروع فرقة العمل المعنية ببناء القدرات، بما في ذلك دراسة استعراضية أولية ودراسات خاصة بالأمن الغذائي وأفضل الممارسات للحكومات وأسواق المنتجات العضوية. وبالإضافة إلى ذلك، عُرضت أيضاً وثائق المعلومات الأساسية الوطنية المنجزة والتقارير المرحلية عن التقييم المتكامل لقطاع الزراعة العضوية، فضلاً عن عمل الفريق التقني العامل للمعايير الإقليمية. وأعقب حلقة العمل الاجتماع الثالث والرابع للفريق التقني العامل للمعايير الإقليمية في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ثم حلقة عمل خاصة بالسياسات العامة في شرق أفريقيا موضوعها الزراعة العضوية، ومنتدى بشأن معايير المنتجات العضوية (نيروبي،

(٧) لمواجهة الصعوبات التجارية الناجمة عن كثرة الأنظمة والمعايير الخاصة بالمنتجات العضوية، اشترك الأونكتاد مع منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية في إنشاء فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في الزراعة العضوية، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وهذه الفرقة هي محفل مفتوح للحوار بين أصحاب المصلحة.

١١-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦). وأتاحت هذه الأنشطة فرصاً لتبادل المعلومات وتقاسم الخبرات وتعزيز شبكة العلاقات بين أصحاب المصلحة في المشروع والأطراف الأخرى المعنية، والمساهمة في التعاون الإقليمي القائم بين كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا.

٥٢- واستمر عمل الأونكتاد المتعلق بالزراعة العضوية بعقد حلقة عمل في بانكوك (١٨-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦) بشأن زيادة مساهمة الزراعة العضوية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إلى أقصى حد ممكن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبحث المشتركون المساهمة التي يمكن أن تقدمها الزراعة العضوية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتدابير والإجراءات المتصلة بالسياسات العامة التي يمكن أن تتخذها حكومات المنطقة لتعزيز هذه المساهمة، على المستويين الوطني والإقليمي.

٥٣- وواصل الأونكتاد عمله المتعلق بالجوانب التجارية والإنمائية للمعارف التقليدية بنشر تحليل لخيارات تنفيذ شروط كشف المنشأ في تطبيقات الملكية الفكرية (UNCTAD/DITC/TED/2005/14)، وهو التحليل الذي ساهم في المناقشات الدولية الخاصة بالعلاقة بين جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي، وبالمشاركة أيضاً في المحافل بما في ذلك دورات الأفرقة العاملة المعنية باتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والدورات المتعقبة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة - لمنظمة التجارة العالمية.

٥٤- ونظمت مبادرة الوقود الأحيائي، التي تشجع استخدام وإنتاج الوقود الأحيائي كتجارة ناشئة وفرصة استثمار للبلدان النامية، حلقة عصف ذهني حول الوقود الأحيائي في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وضمت الحلقة الدراسية مندوبين من عدد لا يقل عن ١٥ دولة من الدول الأعضاء في الأونكتاد، بالإضافة إلى ممثلين لمختلف المؤسسات والمنظمات والمبادرات ذات الصلة. وعالجت الحلقة القضايا والشواغل المتصلة بإنتاج الوقود الأحيائي مثل فرص وتحديات الوقود الأحيائي فيما يتعلق بقطاع الزراعة والأمن الغذائي للبلدان النامية بالإضافة إلى الآثار التنظيمية والتجارية والإنمائية لإنتاج الوقود الأحيائي. كما أتاحت أفكاراً مفيدة بشأن أفضل الوسائل الممكنة لدفع المبادرة قُدماً.

٥٥- وعند تنفيذ مبادرة الوقود الأحيائي، أنشأ الأونكتاد شراكات رئيسية مع مختلف وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها ومنظماتها مثل منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الطاقة والمناخ والتنمية المستدامة (Risoe) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والوكالة الدولية للطاقة، والبنك الدولي، والشراكة العالمية للطاقة الأحيائية لمجموعة الثماني، ضمن هيئات أخرى. وهذه المبادرة وشركاؤها تتيح للبلدان النامية الوصول إلى تحليل سليم للسياسات العامة الاقتصادية والتجارية، وإلى أنشطة بناء القدرات وأدوات بناء توافق الآراء.

٥٦- وقامت مبادرة التجارة البيولوجية (Biotrade) التي تشجع التجارة والاستثمار في المنتجات والخدمات المعتمدة على التنوع البيولوجي في البلدان النامية بغية تعزيز التنمية المستدامة، بدعم برامج وطنية للتجارة البيولوجية في بوليفيا والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا وإكوادور وبيرو وأوغندا وفنزويلا وفييت نام بالإضافة إلى

برامج إقليمية في منطقتي الأمازون والأنديز. وعقدت المبادرة، بالتعاون مع شركائها، حلقات عمل لتنفيذ أنشطة التجارة البيولوجية على المستويين الوطني والإقليمي.

٥٧- وجمعت حلقة عمل خاصة بالتنوع البيولوجي والاقتصاد السوقي العالمي (١٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) ممثلين من مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمتصلة بالتنوع البيولوجي ووفرت محفلاً غير رسمي للمناقشات المتصلة ببحث التحديات والفرص التي ينطوي عليها تنفيذ هذه الاتفاقات في سياق الاقتصاد السوقي العالمي. ونتيجة لحلقة العمل، أنشئت شبكة غير رسمية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعهدت هذه الشبكة بدراسة القضايا المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص والحواجز والتجارة الدولية في إطار الولايات المستقلة لمختلف الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي.

٥٨- وقامت مبادرة التجارة البيولوجية بدور رائد في معالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات والمتعلقة بالتجارة مثل نُظْم التحقق من منتجات التجارة البيولوجية وترخيصها. وأبدى المنتجون المشاركون في برنامج التجارة البيولوجية اهتمامهم بأن تعترف السوق بجهودهم. وبناء على ذلك، أحررت مبادرة التجارة البيولوجية دراسة حول إمكانيات إنشاء آلية للتحقق/الترخيص خاصة بالتجارة البيولوجية، وأدت هذه الدراسة إلى إنشاء إطار مساعد هو اتحاد القيم الأخلاقية للتجارة البيولوجية.

٥٩- ونجح الأونكتاد، عن طريق برنامج تيسير التجارة البيولوجية، في القيام بدور رئيسي في تيسير التجارة في منتجات وخدمات التنوع البيولوجي من خلال معلومات الأسواق، وتنمية قطاع الأعمال، والوصول إلى الأسواق، وتدعيم الأسواق، والتشريعات المساعدة. وقدم برنامج تيسير التجارة البيولوجية المساعدة إلى البلدان النامية بشأن قضايا محددة متصلة بالتجارة والاستثمار، مكملاً بذلك الأعمال التي قامت بها برامج التجارة البيولوجية الوطنية والإقليمية. ودعم سلاسل قيم منتجات وخدمات التنوع البيولوجي المتسقة مع مبادئ ومعايير التجارة البيولوجية. وتشمل سلاسل القيم المختارة المكونات الطبيعية، والسياحة الإيكولوجية، والحياة البرية المتصلة بتجارة الحيوانات الأليفة، والكاكاو المحلي، والزهور وأوراق الأشجار الاستوائية، وجلود التماسيح ولحومها.
